



(النائب المجدلاوي:
إغراق الأنفاق بمياه
البحر أمر مؤسف
وغير مقبول

الخميس

17 ذو الحجة 1436 هـ - 1 أكتوبر / تشرين الأول 2015 م

السنة السابعة - العدد (172)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

دعا الأمة للتوحد خلف قضية القدس

التشريعي يزور عوائل الشهداء القادة للتهنئة بالعيد ويتفقد بيوت المختطفين الأربعة

8-5-4 <<<



زيارة عائلة ياسر زنون المختطف في مصر - رفح



جانب من زيارة الوفد البرلماني لمنزل الشيخ الشهيد أحمد ياسين

التشريعي: مشروع الخندق المائي قاتل وتدمير ممنهج للحياة بمدينة رفح

والدين واللغة التي تربطنا بمصر الشقيقة، أن توقف هذا المشروع".

وطالب الأشقر كل المنظمات الدولية والمحلية والعربية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة من أجل الضغط على السلطات المصرية لوقف هذه المشروع المدمر للبيئة وخزان المياه الجوفي في قطاع غزة.

02 <<<

الإجراءات التي ترتقي لأن تكون جريمة ضد الإنسانية، وقال: "على السلطات المصرية أن تراعي أن الخزان الجوفي للمياه هو للشعبين المصري والفلسطيني ولا يعقل أن تدمر السلطات المصرية شعبها والشعب الفلسطيني".

وأضاف الأشقر: "نطالب السلطات المصرية بحق الجيرة

وقال الأشقر في مؤتمر صحفي عقدته لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي على الحدود المصرية الفلسطينية أن الإجراءات التي تمارسها السلطات المصرية على طول الشريط الحدودي البالغ 14 كيلو مترا هي إجراءات قاتلة وبالأغلة الخطورة. وطالب الأشقر السلطات المصرية بالكف فورا عن هذه

اعتبر رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي النائب إسماعيل الأشقر أن مشروع الخندق المائي الذي تقوم السلطات المصرية بإنشائه على الحدود مع قطاع غزة قاتلا للحياة بكل أشكالها، ويهدف إلى تدمير ممنهج لمدينة رفح وإخلائها من السكان.

رداً على رسالة د. بحر

مجلس العموم البريطاني

يوجه رسالة للتشريعي حول

أزمة الاونروا

03 <<<

نواب التشريعي يستقبلوا وفداً

من وزارة الأوقاف التركية

03 <<<

خلال جلسة استماع لنائب رئيس سلطة الطاقة

التشريعي يعلن عن مشروع لتنظيم قطاع الكهرباء

07 <<<



ناقشت أفكاراً للحد من أزمة الكهرباء

اللجنة الاقتصادية تعقد اجتماعاً وتناقش قضايا مهمة وتنفذ زيارات ميدانية



البحر قبالة غزة، مقدرين استمرار الجهود ومواصلة التحدي رغم قلة الإمكانيات الفنية والمعدات اللازمة لذلك، ومعربين عن أملهم بنجاح التجربة الوليدة التي من شأنها نقل قطاع غزة نقلة نوعية وتحقيق اكتفاء ذاتي بدرجة جيدة ومطمئنة.

اللازم لمحطة التوليد، وبحث تشغيل وإنشاء خطوط إضافية لاستيراد التيار الكهربائي سواء من مصر أو الاحتلال. إلى ذلك قامت اللجنة بزيارة ميدانية للاطلاع على عمل شركة الفردوس والوقوف على آخر التطورات فيما يتعلق بالتنقيب عن الغاز الطبيعي على ساحل

كما تداول أعضاء اللجنة أفكاراً عدة لمعالجة أزمة الكهرباء والتخفيف من تداعياتها على المواطنين، مؤكداً على دراسة كل الأفكار المطروحة للاستفادة منها وبحث إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، مع حث سلطة الطاقة على بذل الجهود نحو استثمارية شراء الوقود

يوسف الشرافي، ويونس الأسطل. وطرحت اللجنة على جدول أعمالها كلف معبر كرم أبو سالم والمواد والبضائع المدخلة منه يومياً، بالإضافة لكميات الوقود الواردة للقطاع ومعوقات إدخاله في الفترة الأخيرة، مما أدى لحدوث أزمة نقص في وقود السيارات في القطاع.

ناقش اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي ملفات وقضايا ذات علاقة بالاقتصاد والحركة التجارية في القطاع، وذلك أثناء الاجتماع الدوري الذي عقده بمقر التشريعي مؤخراً وترأسه رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان، وحضره أعضاء اللجنة النواب، سالم سلامة،

في مؤتمر صحفي للجنة الداخلية بالتشريعي وسلطة المياه

إجراءات السلطات المصرية على طول الشريط الحدودي قاتلة وبالغة الخطورة

أن مدنتني رفح وخانيونس جنوب قطاع غزة تعتبران السلة الغذائية لقطاع غزة، وبالتالي فإن تهديد الخزان المائي الجوفي فيهما يمثل تهديداً لكل قطاع غزة.

وحدث البناء من تأثير مشروع الخندق المائي على الأمن الاقتصادي في قطاع غزة، مطالبا بوقف وإلغاء تنفيذ هذا المشروع كونه يمثل كارثة بيئية مباشرة على قطاع غزة.

بدوره طالب النائب في المجلس التشريعي ورئيس رابطة علماء فلسطين الدكتور مروان أبو راس علماء الأزهر الشريف بضرورة تنبيه السلطات المصرية بعدم موالاة أعداء الإسلام اليهود وتطبيق مرادهم في حصار غزة والمقاومة.

واستنكر أبو راس قيام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بدعم هذا المشروع وحصر شعبه في قطاع غزة، وأنه يتفاخر بأنه يقتل شعبه ويحاصره.

واعتبر أبو راس عباس مجرماً وطالب بتعليقه على عامود من أعمدة مدينة رفح جزءاً على أفعاله.

ويذكر أن نواب التشريعي من لجنة الداخلية والأمن ونائب رئيس سلطة الأراضي ورئيس بلدية رفح قاموا بجولة تفقدية على الأماكن المتضررة جراء ضخ مياه البحر على حدود رفح.

وفي سياق منفصل تفقد النواب معبر رفح والإجراءات المتبعة لاستقبال حجاج بيت الله الحرام القادمين من أداء مناسك الحج.



وستدمر وبار زراعية". وشدد البناء على أن المواطن الفلسطيني سيتأثر بشكل كامل في رفح، إضافة إلى محطات التحلية في محافظة رفح التي لن تعود قادرة على العمل وإنتاج مياه الشرب، والمزارع لن يستطيع أن يروي أرضه ويزرع وبالتالي آلاف الأراضي الزراعية سوف تدمر. واعتبر البناء أن الأمن المائي والغذائي في قطاع غزة مهدد بفعل مشروع الخندق المائي على الحدود، منوها إلى

وقال: "تقديراتنا أنه سيتم ضخ يومياً من 100 إلى 300 ألف متر مكعب من المياه المالحة في تلك الخنادق، وهذه المياه تقدر سنوياً من 40 إلى 100 مليون متر مكعب سنوياً، وهي تساوي احتياجات قطاع غزة لنصف عام من المياه، وبالتالي هذه المياه ستصل في النهاية إلى الخزان الجوفي الذي يستخدمه السكان الفلسطينيون والمصريين وبالتالي هذه المياه ستدمر الخزان الجوفي ومئات أبار المياه العذبة

محمود عباس مع النظام المصري لتنفيذ هذا المشروع خدمة للاحتلال، وهو يعد صاحب الفكرة من الأساس، ليستمر في خنق غزة وتشديد الحصار عليها"، كما قال. من ناحيته أكد نائب رئيس سلطة المياه في قطاع غزة مازن البناء أن التحاليل التي أجرتها سلطة المياه أكدت بأن المياه التي يتم ضخها على الشريط الحدودي هي مياه البحر المالحة، وتركيز الملوحة فيها عالي جداً.

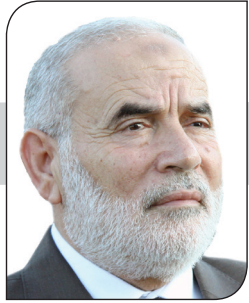
اعتبر رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي النائب إسماعيل الأشقر أن مشروع الخندق المائي الذي تقوم السلطات المصرية بإنشائه على الحدود مع قطاع غزة قاتلاً للحياة بكل أشكالها، ويهدف إلى تدمير مخطط لمدينة رفح وإخلائها من السكان.

وقال الأشقر في مؤتمر صحفي عقده لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي على الحدود المصرية الفلسطينية أن الإجراءات التي تمارسها السلطات المصرية على طول الشريط الحدودي البالغ 14 كيلو متراً هي إجراءات قاتلة وبالغة الخطورة.

وطالب الأشقر السلطات المصرية بالكف فوراً عن هذه الإجراءات التي ترتقي لأن تكون جريمة ضد الإنسانية، وقال: "على السلطات المصرية أن تراعي أن الخزان الجوفي للمياه هو للشعبين المصري والفلسطيني ولا يعقل أن تدمر السلطات المصرية شعبها والشعب الفلسطيني".

وأضاف الأشقر: "نطالب السلطات المصرية بحق الجيرة والدين واللغة التي تربطنا بمصر الشقيقة، أن توقف هذا المشروع".

وطالب الأشقر كل المنظمات الدولية والمحلية والعربية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة من أجل الضغط على السلطات المصرية لوقف هذه المشروع المدمر للبيئة وخزان المياه الجوفي في قطاع غزة. واستنكر الأشقر بشدة "تواطؤ الرئيس



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

المختطفون .. مسؤولية الأمن المصري

لا زالت جريمة اختطاف الشبان الأربعة على مشارف معبر رفح من الطرف المصري تلقي بظلالها البالغة على أهالي المختطفين وعلى أهالي قطاع غزة الصامدين بشكل عام.

ومع كل إشراقة صباح تؤكد جريمة الاختطاف - دون أدنى شك - حاجة قطاع غزة إلى ممر آمن مع العالم الخارجي، بعد وقوع الشبان الأربعة ضحية الغدر والخداع والخيانة دون ذنب أو جناية.

إن كل القرائن والمؤشرات تدل على وقوف الأمن المصري خلف حادثة الاختطاف بعيدا عن محاولة توجيه الاتهام إلى هذا التنظيم أو ذاك، ما يحملنا على التشديد على دعوة السلطات المصرية لإنهاء القضية بعيدا عن أية إشكاليات، فنحن لا ننشد سوى سلامة الشبان الأربعة الذين نرغب أن يعودوا إلى أهلهم سالمين معافين، وهو ما أكدنا عندما قامت رئاسة المجلس التشريعي بزيارة عوائل المختطفين قبل عدة أيام، وعاينت الآلام والمعاناة الإنسانية التي تسببت بها جريمة الاختطاف وما تركته من آثار كبرى على أهلهم وأقربائهم. لا نريد ولا نرغب أن تصل الأمور إلى أكثر مما هي عليه من توتر في العلاقة بين أهلنا في قطاع غزة والمقاومة من جهة، والسلطات المصرية من جهة أخرى، فقد كنا نتوقع تحسنا ملموسا في العلاقات لا أن تتدهور بهذا الشكل الكبير الذي تترتب عليه نتائج سلبية وتداعيات غير محمودة.

إلى متى يستمر الغموض في الموقف الرسمي المصري تجاه مصير الفلسطينيين الأربعة الذين لم تتبن أي جهة مسلحة عملية اختطافهم، وباتت القرائن والمؤشرات أوضح ما تكون حول ماهية وهوية الجهة التي اختطفتهم؟! ألا يدرك من اتخذ قرار الاختطاف أن هذا الحدث خطير بكل المقاييس بما يكسر كل الأعراف الدبلوماسية والأمنية للدولة المصرية، ويضر بعلاقات الأخوة والجوار والدين والمصير المشترك بين الشعبين المصري والفلسطيني، ويهدم كل الجهود الطيبة التي استهدفت تذليل الإشكاليات في مجرى العلاقات بين حركة حماس قطاع غزة من جهة، والسلطات المصرية من جهة أخرى؟! هناك الكثير مما قيل في الأوساط السياسية والإعلامية والشعبية الفلسطينية حول ظروف اختطاف الشبان الأربعة الغامضة، والتي تثير الكثير من الأسئلة والشكوك، ليس أقلها الاتهام الموجه إلى الخاطفين أو مساهمة عملية الخطف بالتنسيق والترتيب مع جهات أمنية مصرية كبيرة قبل الحادثة، وهو ما سهل عملية خطف الشبان، الذين نودوا بأسمائهم قبل أن يقتادوا من الحافلة.

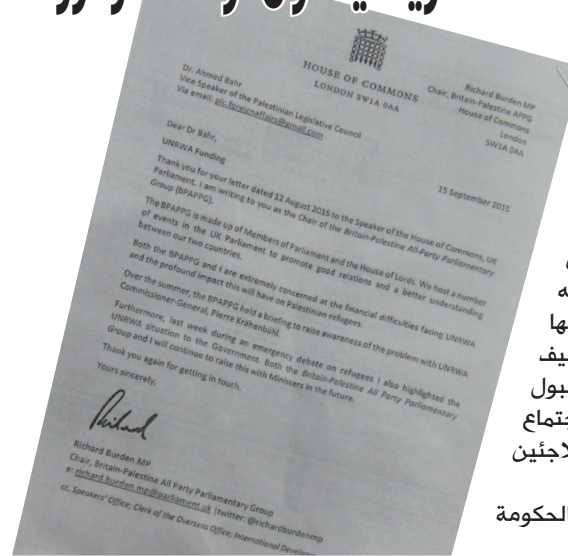
فضلا عن ذلك فإن شهادات شهود العيان من الحافلة التي وقع عليها الهجوم أكدت أن ما جرى كان تسليماً للشبان الأربعة باليد، وليس حادثة اختطاف عادية، ما يثير لدى أبناء شعبنا أسئلة كثيرة عن تحرك الحافلة في وقت متأخر جداً على غير العادة، في وقت دخل فيه وقت حظر التجوال بالمنطقة المحيطة. وما يؤسف له أن السلطات المصرية لا تبدو مهتمة كثيراً أو تبدي أي تعاون في القضية، رغم مسؤوليتها التامة عن حادثة الاختطاف وملابساتها بحكم وقوعها على أراضيها وعلى بعد قصير من معبر رفح الذي تسيطر عليه قوات أمنية مصرية لا يمكن إنكارها.

وما دام الشبان الأربعة اختطفوا في الأراضي المصرية، على بعد مسافة محدودة من معبر رفح، وكانت أسماؤهم معلومة مقدماً للجهة الخاطفة، والحافلة الموجودون فيها محددة لها، فإن في ذلك دلالة، إما دلالة، على أن الخاطفين استندوا إلى معلومات استخباراتية متعلقة بالمختطفين، منذ لحظة انطلاقهم من المعبر المصري.

لقد سادت أجواء من الأمل والتفاؤل بقرب إصلاح العلاقة بين قطاع غزة والسلطات المصرية طيلة الأسابيع الماضية، غير أن اختطاف الشبان الأربعة في الأراضي المصرية وحفر القناة المائية على الحدود مع رفح، ألقيا بظلال بالغة السلبية على هذه العلاقة، وأعاد الأوضاع إلى مربعها الأول للأسف الشديد.

لا يجوز ولا ينبغي أن يبقى التعامل المصري باهتا مع ملف جريمة الاختطاف، وأن يبقى عدم الإفصاح عن أية تفاصيل متعلقة بالحادثة سيد الموقف، وكلنا أمل في أن يتدارك الأشقاء المصريون الأمر بسرعة قبل فوات الأوان، ويعملوا على معالجة قضية الاختطاف دون إبطاء، ويوقفوا النزف الدامي على الحدود الذي يهدد الأمن البيئي لقطاع غزة عبر إيقاف القناة المائية، ويعملوا بالحكمة والعقل وترجيح المصلحة العليا للطرفين بما يعود بأفضل النفع على الشعبين: المصري والفلسطيني، ويعيد لمصر دورها في خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عنها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

مجلس العموم البريطاني يوجه رسالة للتشريعي حول أزمة الاونروا



وجه مجلس العموم البريطاني "رئيس المجموعة البرلمانية البريطانية الفلسطينية" رسالة للنائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر حول أزمة الاونروا الأخيرة.

وقال المكتب الإعلامي للتشريعي إنه رداً على الرسالة التي وجهها د. بحر مؤخراً للبرلمانات العربية والأوروبية والدولية بخصوص دعم موازنة الاونروا لحل الأزمة التي تعاني منها فقد تلقى رداً من عضو مجلس العموم البريطاني السيد / ريتشارد بيردن "رئيس المجموعة البرلمانية البريطانية الفلسطينية" أعرب فيها عن اهتمامه البالغ بموضوع الصعوبات المالية التي تعاني منها الاونروا وانعكاساتها على اللاجئين الفلسطينيين، وأفاد بيردن في رسالته أنه خلال الصيف عقدت لجنته اجتماعاً مع المفوض العام للاونروا السيد / بيير كرهنيول حذر فيها من انعكاسات ذلك على الفلسطينيين، مؤكداً أنه وخلال اجتماع طارئ عقده مجلس العموم البريطاني الأسبوع المنصرم بخصوص اللاجئين الفلسطينيين ألقى الضوء على الأزمة المذكورة.

وأعرب بيردن في رسالته عن استعداده لعرض الموضوع على وزراء الحكومة البريطانية مستقبلاً.

التشريعي يعزي بالشهيد السكاني



فصائلها متوحدة في خندق حماية أبناء شعبنا ومجابهة العدو الصهيوني الذي يستهدف البشر والشجر والحجر ويسعى لتهويد القدس. وأشاد بحر بشهداء التدريب والاعداد الذين يعبدون لشعب فلسطين طريق النصر والتحرير ويعملون بصمت وأمانة، كما أشاد بمناقب الشهيد وسيرته الجهادية.

وأشاد بحر خلال زيارته لعائلة الشهيد بالمقاومة وجنودها الميامين، مشدداً على أن المقاومة المسلحة هي الطريق الوحيد والأقصر لتحرير فلسطين وتحقيق عودة اللاجئين، وأضاف قائلاً إن المقاومة الفلسطينية حق مشروع لشعبنا كفل القانون الدولي هذا الحق، مؤكداً أن المقاومة بكل

قدم وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، ومشاركة النائب محمد فرج الغول، والأمانة العامة للمجلس التشريعي واجب العزاء بالشهيد ماجد حافظ السكاني (26 عاماً) الذي استشهد أثناء عمله في أحد أنفاق المقاومة.

نواب التشريعي يستقبلوا وفداً من وزارة الأوقاف التركية



وفي ختام اللقاء كرم النواب الوفد التركي، متمنين مواصلة جهودهم الداعمة للقضية الفلسطينية.

المشاريع تتم بتوجيهات من رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان الذي قدم أضحيتها الخاصة لأهالي غزة.

استقبلت النواب مروان أبو راس، إسماعيل الأشقر، وأحمد أبو حلبية وفداً من وزارة الأوقاف التركية، وأشاد النواب بجهود تركيا حكومة وشعباً ومؤسسات في دعمها المتواصل للقضية الفلسطينية وسعيها الحثيث لرفع الحصار المستمر على قطاع غزة. ودعا النواب جميع المؤسسات الحقوقية والدولية والدول العربية والغربية لرفع الحصار الظالم على غزة.

ومن جهته تحدث الوفد التركي عن المشاريع التي نفذتها وزارة الأوقاف التركية في غزة مؤخراً والتي كان أبرزها مشروع الأضاحي خلال عيد الأضحي المبارك، موضحين بأن هذه

وفد برلماني برئاسة د. بحر يزور عوائ



خطبة العيد في مسجد النور المحمدي



زيارة عائلة الشهيد النائب سعيد صيام



زيارة عائلة المرحوم الشيخ محمد حسن شمعة

دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الأمتين العربية والاسلامية للتوحد خلف قضية المسجد الأقصى الذي يتعرض لهجمة غير مسبوقة.

وحذر بحر خلال خطبة عيد الأضحى المبارك من مسجد النور المحمدي بحي الشيخ رضوان بغزة من أن المسجد الأقصى يتعرض لخطر غير مسبوق من حيث محاولة الاحتلال التقسيم الزمني والمكاني له.

وأضاف قائلاً: "غزة تتعرض لجملة من المؤامرات المحلية والاقليمية والدولية في محاولة لابتزاز حماس سياسياً وجرحها لمربع التنازلات السياسية والتفريط بالثوابت، مؤكداً أن حماس ثابتة على مواقفها السياسية وملتزمة بثوابت شعبنا الفلسطيني".

وأكد د. بحر ان سلاح المقاومة سيبقى موجهاً نحو الاحتلال حتى تحرير فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، كما ثمن صمود أهل شعبنا في الضفة والشتات وفي الداخل المحتل عام 48، وخاصة المراطيين في المسجد الأقصى المبارك.

ودعا إلى الوحدة والتآخي مؤكداً أن الوحدة الوطنية هي طريق شعبنا نحو النصر والتمكين مؤكداً أن الوحدة ضرورة وطنية وشرعية.

وأبرق بالتحية لأسرانا في سجون الاحتلال موضحاً أن لقاءنا مع الأسرى بات قريباً بإذن الله.

إلى ذلك ترأس بحر وفداً من نواب المجلس التشريعي ضم كل من النواب جمال نصار، محمد فرج الغول، والأمانة العامة للمجلس التشريعي والادارة العليا والمدراء العامون، بزيارة أسر الشهداء والجرحى والأسرى وقدموا لهم التهنية بحلول عيد الأضحى المبارك، ومن بين الأسيرة التي شملتها جولة وفد المجلس التشريعي أسرة الشيخ الشهيد أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، ومنزل الشهيد سعيد صيام وزير الداخلية السابقة، ومنزل القائد الشهيد اسماعيل أبو شنب، وأسرة القائد المرحوم حسن شمعة، وعائلة النائب المرحوم جمال سكيك.

الشهداء القادة للتهنئة بعيد الأضحي



وفد التشريعي لدى زيارة عائلة الشهيد م. إسماعيل أبو شبيب



النائب الأردني محمد الدوايحيه يمشق د. بحر بالعيد



زيارة عائلة المرحوم النائل جمال سكره

النائب جميل المجدلاوي:

إغراق الأنفاق بمياه البحر أمر مؤسف وغير مقبول

باتت الإجراءات المصرية على الحدود مع قطاع غزة تشكل مصدر قلق وازعاج للمواطن الفلسطيني، وخاصة بعد التصريحات المصرية التي أعلنت عن تنسيق كل ما يجري على الحدود مع السلطة في رام الله، المواطن الغزي ما زال يبحث عن سبب مقنع لتلك الاجراءات التي من شأنها تضيق الخناق على القطاع المحاصر والمنهك أصلاً، وما زالت حالة الاستغراب الشديد تسيطر على أهالي غزة بعد التثبت والتحقق من تورط السلطة بتشديد الحصار عليهم، "البرلمان" بحث هذا الملف وأمور أخرى مع النائب عن قائمة أبو علي مصطفى جميل المجدلاوي وأعدت التقرير التالي:

تشكل وفق أي أسس، بالإضافة لمعالجة موضوعات الرواتب، المعابر، المجلس التشريعي، هذه العناوين كلها تقدمنا بمبادرات من شأنها أن تذلل العقبات التي حالت حتى الآن دون السير فيها إلى الأمام". وأكد أن الجبهة الشعبية ستستمر في ممارسة هذا الدور بالحوار مع الجميع، وبالضغط الجماهيري وكل من يستطيع السير معنا على طريق إنهاء الانقسام وسنظل على هذا النهج حتى نصل لاستعادة وحدتنا التي ننتظرها ونعمل من أجلها.

أزمة الكهرباء

وحول أزمة الكهرباء قال النائب المجدلاوي: "أزمة الكهرباء لها بُعدين، بُعد سياسي وبُعد إداري، البُعد السياسي معروف للجميع الانقسام أولاً ثم اعتمادنا على ما يصلنا من العدو الإسرائيلي سواء كهرباء أو وقود.

كما لفت إلى أبعاد إدارية تتمثل في آليات الجباية، منوهاً لأن هناك عدد كبير من المواطنين والمؤسسات لا يلتزمون بدفع ما عليهم من مستحقات مالية لصالح شركة الكهرباء، مما يؤثر على الحصيلة، مشدداً على ضرورة الشروع سريعاً في معالجة البُعدين خاصة وأن هناك بُعد يمكننا معالجته بقرارات إدارية دون الانتظار حتى إنهاء الانقسام.



قدمنا مبادرات ومقترحات تعالج آثار الانقسام

عام، وفي شتى أماكن تواجده".

الانقسام والحلول المقترحة

وفيما يتعلق بالحلول المطروحة للخروج من الأزمة التي نعيشها في البيت الفلسطيني الداخلي واستمرار الانقسام قال النائب المجدلاوي: "تقدمنا بمجموعة من المبادرات والمقترحات وأعطينا فيها مجموعة من الحلول، عالجنا من خلال اقتراحاتنا تلك موضوع البرنامج السياسي وساهمنا في إعادة الجميع للوفاق الوطني، كما عالجت مقترحاتنا وأفكارنا موضوع حكومة الوحدة الوطنية، وكيف يمكن أن

أجهزة أمن السلطة ضد المتضامنين مع الأقصى، أوضح النائب المجدلاوي أن ما حصل في بيت لحم هو انطلاق مسيرة إدانة واحتجاجاً على سلوك الأجهزة الأمنية تجاه فعاليات محافظة بيت لحم للتضامن مع المسجد الأقصى، وفي إطار تداعيات هذه المسيرة طالب المحتجون برحيل الرئيس أبو مازن، غير أن المجدلاوي قال: "لا أعتقد أن هذا موقفاً جديداً، في كل الأحوال أعتقد أن هذا التداعي يجب أن يكون رسالة كافية على جميع الأطراف أن تتسلمها وتعيها جيداً حتى نُنهي الأوضاع الأساوية للشعب الفلسطيني بشكل

من الكوارث على شعبنا".

وتابع: "في كل الأحوال هذا الموقف الفلسطيني غير مقبول، وربما ينطوي هذا الافتراض على الكثير من حسن النية إن الرئيس أبو مازن والمؤسسة القيادية الرسمية بالرغم من أخطائها لا يمكن لها أن تقبل بهذا السلوك، لكن ربما ما جاء على لسان المتحدث باسم الرئاسة المصرية يحتاج إلى مزيد من التدقيق لأن العقل لا يقبل عقله أن يصل الحد في القيادة الفلسطينية إلى هذا المستوى".

وحول مسيرة الجبهة الشعبية في بيت لحم التي خرجت لإدانة تصرفات

قال النائب في المجلس التشريعي عن قائمة أبو علي مصطفى جميل المجدلاوي إن إغراق مصر للأنفاق على الحدود مع غزة بمياه البحر إجراء يزيد الأمور تعقيداً وصعوبة فوق صعوبة، ويضيق الخناق ويلحق أذى حقيقي بالتربة على جانبي هذه القناة سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو داخل الأراضي المصرية ذاتها، وهو في كل الأحوال إجراء يُؤسف له، وغير مقبول من جانبنا.

ودعا النائب المجدلاوي في حديث خاص "للبرلمان" إلى معالجة هذا الملف بهدوء بما يرفع الأذى عن قطاع غزة، وبما يحد من الأضرار على التربة في كل من غزة ومصر، وتابع قائلاً: "سعيينا على امتداد السنوات الماضية أن لا تصل التبعيات السلبية لحالة الحصار والانقسام إلى هذه النتيجة رغم الألم الذي يعتصر قلوبنا، ونحن نتحدث عما أقدمت عليه الحكومة في جمهورية مصر العربية تجاه قطاع غزة".

وحول تورط الرئيس أبو مازن في التنسيق الكامل مع مصر في حادثة إغراق أنفاق غزة والتشديد من حصارها قال المجدلاوي: "هذا هو أحد النتائج الكارثية لاستمرار هذا الانقسام البغيض، متابعاً لا أقول ذلك لإعطاء أبو مازن ذريعة لمثل هذه الموافقة إن كانت قد وقعت فعلاً، لكنني أقول ذلك انطلاقاً من الحرص والسعي الجاد من أجل إنهاء هذا الانقسام حتى لا يتسبب بمزيد

نواب خان يونس يناقشوا عدة قضايا مع مدير عمليات الأونروا



من الحصار المفروض على القطاع، مستنكراً تقليص الأونروا للخدمات الصحية مثل قسم الولادة الذي أغلق في عياداتها.

من جانبه رحب بوشاك بالنواب موضحاً بأن الأونروا تسعى لتحسين مشاريعها وخدماتها، مشدداً على بأن الوكالة تساهم في إعادة إعمار غزة وتتمنى أن تكون المساهمات أكبر لإنهاء معاناة الناس، مؤكداً التزام الأونروا تجاه اللاجئين قوياً.

وأكد بوشاك بأن التواصل والحوار هو أساس للاتفاق على كافة المعايير في جميع المجالات، موضحاً بأنه يأخذ جميع النقاط التي تم مناقشتها على محمل الجد وخاصة ملف الفساد داخل المؤسسة الدولية.

وشدد بأن ما يحدث على الحدود الفلسطينية المصرية بإغراقها بالمياه يمثل كارثة ودمار للإنسان والتنمية ويؤثر على البيوت والمياه الجوفية.

جاء ما تقوم به السلطات المصرية بضخ مياه البحر على الحدود.

حول الأزمة الأخيرة الأونروا شدد النائب العبادسة على أن حدوث الأزمة السابقة يؤكد وجود فشل إداري في المؤسسة، موضحاً أنه من الخطأ إقدام الأونروا على تقليص خدماتها المقدمة للاجئين، داعياً الأونروا إلى عدم اهدار الأموال وفتح ملفات الفساد.

وطالب بإنشاء بنك لتمويل المشاريع الصغيرة للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية، داعياً لتدقيق معايير توزيع البيوت والتوظيف.

من جانبه أوضح النائب النجار الأزمة الصحية التي يمر بها قطاع غزة التي كان آخرها إغلاق مراكز الرعاية الأولية وبعض الأقسام في المستشفيات، إلى جانب مشكلة الأدوية والمستلزمات الصحية.

ودعا النائب النجار الأونروا للتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة في كافة المجالات للتخفيف

ناقش نواب محافظة خان يونس عدة قضايا تخص المحافظة وسياسة عمل الأونروا في القطاع مع مدير عمليات الأونروا الجديد في قطاع غزة "بوشاك".

وضم اللقاء كلا من النواب يحيى العبادسة، خميس النجار، ويونس أبو دقة، بالإضافة لوزير الحكم المحلي السابق محمد الفرا، والمحافظ السابق للمدينة أسامة الفرا.

وأكد النائب العبادسة خلال مداخلة بأن الأونروا أنشئت لتشغيل وتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم، موضحاً بأن اللاجئين الفلسطينيين هم جوهر القضية الفلسطينية وغزة لا تأخذ حقها من الخدمات.

ودعا النائب العبادسة الأونروا ليكون لها موقف واضح إزاء ما يحدث من اعتداء على الشعب الفلسطيني وعلى البيئة الفلسطينية وتهديد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مدينة رفح

التشريعي يستمع لنائب رئيس سلطة الطاقة ويعد بمشروع قانون لتنظيم قطاع الكهرباء

على ضرورة حصول المواطنين على براءة ذمة من سلطة الطاقة حتى يتمكن من استكمال معاملاته الحكومية أو إجراءات السفر.

أما النائب عاطف عدوان فطرح ضرورة البحث عن بدائل أخرى والتفكير خارج الصندوق في إيجاد مصادر بديلة للطاقة كبديل عن شركة التوليد، وضرورة الاستعانة من الخبرات في هذا المجال سواء من أشخاص أو مؤسسات. وفتح باب التشجيع والدعم من قبل الحكومة لمن لديه فكرة جديد في إيجاد طاقة بديلة لتوليد الكهرباء.

بدوره قال النائب جمال نصار: "على الحكومة ملاحقة المخالفين والمعتدين على خطوط الكهرباء والمتسببين في اهدارها، وتطبيق القانون عليهم، وكذلك ضرورة المحافظة على مصادر الطاقة الموجودة من خلال منع السرقات وخطوط القلاب، وكذلك إلزام المواطنين القادرين على السداد بدفع ما عليهم من مستحقات مالية.

من جهته تحدث أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون عن الإطار القانوني الناظم لقطاع الكهرباء حيث تطرق إلى أهم محاور مشروع قانون الكهرباء العامة المطروح على المجلس التشريعي والتي تتلخص في توحيد المرجعية الادارية لمكونات قطاع الكهرباء " التوليد- التوزيع- النقل- الاستهلاك"، وإنشاء مجلس لتنظيم قطاع الكهرباء بالإضافة إلى تحديد التعرفة وفق معايير وسوف يخصص في هذا القانون باب للعقوبات لمن يعتدي على الكهرباء أو أي من ممتلكاتها أو العاملين في هذا المجال.



المواطنين بالتوقف عن التعدي على خطوط النقل وهو ما يسبب ارباك كبير في جدول الكهرباء.

في جدول الكهرباء. بدورهم أجمع نواب المجلس "رؤساء اللجان" على ضرورة توحيد الجهود من الكل الفلسطيني في دعم البرنامج الوطني للتخفيف من أزمة الكهرباء في قطاع غزة، من خلال وضع التشريعات الأساسية والفرعية لمعالجة النواقص التشريعية في هذا الإطار وإيقاع العقوبات بكل من يعتدي على الممتلكات الخاصة بقطاع الكهرباء. من ناحيته شدد النائب يحيى العبادسة

دفع ثمن الكمية المطلوبة من الوقود مسبقاً.

كما لفت إلى أن عدم التزام عدد من المواطنين بسداد فواتيرهم يسبب عجز مالي كبير إضافة الى الاعتداء على خطوط نقل الكهرباء.

وطرح الشيخ خليل عدد من الحلول لأزمة الكهرباء منها تشغيل الخط 161 لتزويد القطاع ب 100 ميغا اضافية من الاحتلال وهو أمر بحاجة إلى موافقة سلطة رام الله والعمل على ذلك من خلال حكومة التوافق، وربط القطاع بشبكة النقل الثماني، مناشدا

خط من الاحتلال 120 ميغا، ومن مصر 13 ميغا، ومحطة التوليد 46 ميغا، وهي تعطي في أفضل حالاتها 120 ميغا". ولفت إلى أن قطاع غزة يحتاج إلى 450 ميغا وات من الكهرباء، وكشف أن محطة توليد الكهرباء تحتاج إلى 300 ألف لتر من الوقود يوميا لتشغيل مولدين فقط. وعن أسباب الأزمة استعرض الشيخ خليل عدد من العوامل المؤثرة على انتظام الكهرباء أهمها القطع المتكرر للخطوط المصرية المغذية للقطاع، ونقص كمية الوقود التي ترسلها وزارة المالية في رام الله لمحطة التوليد رغم

عقد المجلس التشريعي بغزة مؤخرًا جلسة خاصة لنائب رئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل استمع خلالها لشرح مفصل حول أزمة الكهرباء، بحضور د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ورؤساء لجان المجلس التشريعي، وأمين عام المجلس.

وافتح د. بحر الجلسة لافتاً إلى أن قطاع غزة يعاني من مشاكل عديدة منها الحصار المفروض على القطاع، وأزمة المعابر، وتعطيل الاعمار وتعتمد تأخير إدخال مواد البناء، ومشكلة الكهرباء التي ازدادت مؤخرًا مع ازدياد الاعتداءات الصهيونية على القدس وذلك بهدف لفت الأنظار عن القضية الرئيسية وما تتعرض له القدس من اعتداء صارخ ومتكرر.

وأشار بحر إلى أن المجتمع الدولي وبعض الأطراف الإقليمية والمحلية تعاقب الشعب في قطاع غزة نتيجة اختيار ممثليه في الانتخابات التشريعية عام 2006 التي فازت بها حركة حماس بالأغلبية، موضحاً أن المجلس التشريعي أعد مشروع قانون لتنظيم قطاع الكهرباء وسيتم عرضه على النواب قريباً لمناقشته وإقراره ومن ثم العمل به، مشدداً على أن مشروع القانون المذكور سيخفف أزمة الكهرباء بشكل كبير جداً.

بدوره أعلن الشيخ خليل أن سلطته قد أعدت خطة موسعة لتقليص تداعيات أزمة الكهرباء وقد أطلقت سلطة الطاقة على هذه الخطة أسم "البرنامج الوطني حول الكهرباء"، مقدماً شرحاً حول هذا البرنامج، وموضحاً أن مصادر الكهرباء في قطاع غزة متعددة حيث قال: "يصلنا

التشريعي يستقبل رئيس ائتلاف "أمان"



استقبل النائب يحيى العبادسة، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون رئيس ائتلاف النزاهة والمسائلة "أمان" عزمي الشيبيني لدى زيارته لمقر المجلس التشريعي، وتم بحث سبل العمل والتعاون المشترك بين المؤسسة والمجلس التشريعي من أجل تعزيز مبدأ الرقابة والشفافية والمحاسبة.

بدوره أشاد الشيبيني بسعي التشريعي من خلال لجانه المختلفة نحو تعزيز قيم العدالة والشفافية في العمل العام والمؤسسات الحكومية والوظيفة العامة. ومن جهته أبدى النائب العبادسة، استعداد لجنة لتزويد "أمان" بما تحتاجه من تقارير وبيانات دورية من أجل تفعيل مبدأ الرقابة.

وتم الاتفاق على رفع مستوى التنسيق بين الطرفين لتبادل المعلومات والتعاون من أجل ضمان اصدار تشريعات تكافح الفساد بكافة أشكاله.

جديد





آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

انتفاضة ثالثة على الأبواب

تزداد الهجمة الصهيونية الشرسة على القدس والمسجد الأقصى، وعموم فلسطين، وما زالت الأيام تثبت أن شهية الاحتلال مفتوحة نحو مزيد من الاستيطان في الضفة، مع تشديد القبضة على أهلها، لقد باتت الحكومة الصهيونية ماضية بلا تراجع في مسيرة القمع والإرهاب خاصة في القدس، وليس أدل على ذلك من القرارات الظالمة والعقوبات المشددة التي اتخذتها حكومة الاحتلال بحق ملقي الحجارة في القدس والضفة.

لسان حال شعبنا في القدس والضفة وغزة والشتات وفي أماكن تواجد كافة، يقول إن القدس فوق كل الاعتبارات، وهي بؤرة الاهتمام، وأيقونة التفاعل الشعبي نحو صاعق الانفجار، الحقيقة أن العوامل والأسباب التي تدعو لاشتعال انتفاضة ثالثة أصبحت قائمة، وأدواتها حاضرة، وأن وقود هذه الانتفاضة وزيت اشتعالها متوافر وحاضر على الدوام بل لا يفارق القلوب والعقول.

إن اندلاع وانطلاق انتفاضة ثالثة لمواجهة الصلف والتعنت الصهيوني، ومحاولات الاحتلال الرامية لتهويد القدس، ما هي إلا مسألة وقت ليس إلا، وإنني أرى أن هذه الانتفاضة إذا ما اشتعلت، فلن توقفها المؤامرات، ولا التواطؤ والخيانة من قبل بعض الجهات المحلية ولا حتى الإقليمية أو الدولية، وذلك لأن شعبنا بات يعرف تماماً أنه لا طريق للاستقلال والخلص من الاحتلال سوى الانتفاضة ومقارعة المحتل.

ومع تنفسنا وشعبنا نسيم الذكرى الخامسة عشر لانتفاضة الأقصى، ومع تشديد الاحتلال لإجراءاته ضد شعبنا في القدس، وسعيه لفرض معادلة التقسيم الزمني والمكاني في المسجد الأقصى، فقد أصبحنا أقرب ما يكون لتلك الانتفاضة التي لن تبقى ولن تذر إذا انطلقت، وستحرق السنة لهيبها أطراف المؤامرة كافة.

وحتى لحظة اشتعال وانطلاق الانتفاضة الثالثة فإنني أقترح على الفصائل والقوى الفلسطينية العاملة على الساحة بذل مزيد من الجهد نحو توحيد جناحي الوطن، والعودة للوحدة الوطنية لمواجهة الاحتلال موحدين غير مشرذمين ولا متفرقين، فإن في وحدتنا قوة، وفرقتنا ضعف وتراجع، وما استهان العدو بنا إلا بعد تفرقنا.

ينبغي أن يعلم العدو أن الأقصى هو أغلى ما نملك في حياتنا، وهو جزء من عقيدتنا، ومسرى نبينا، وإليه تهفو قلوب وأرواح المؤمنين والمسلمين في كل الدنيا، وعلى اعتبار أن شعبنا يمثل رأس الحربة في مجابهة العدو وسينتفض لانقاذ القدس من براثن الاحتلال، هذه الانتفاضة سوف تستنهض الأمة للدفاع عن قدسها ومسرى نبينا الأمين صلى الله عليه وسلم.

وفي الختام فإن طريقنا للخلص من الاحتلال ومشاريعه التهودية والاستيطانية لا يمكن أن تكون بالمفاوضات، فقد جربها شعبنا لعقدين من الزمان أو يزيد دون أي فائدة تذكر، وليس باستجداء القوى العالمية فهي لن تغني شيئاً، وخاصة إذا تعلق الأمر بالحق الفلسطيني، علينا أن نسعى وبكل جد لإيقاف تغول الاحتلال على أرضنا ومقدساتنا، والمضي قدماً نحو تشكيل وإيجاد جيل مقاوم يعشق الأرض ويضحي من أجل الوطن، ويقود انتفاضة جديدة تمهيدا للخلص من المحتل، وذلك دون الالتفات للمشاريع الانهزامية فهي فاشلة بامتياز.

وفد برلماني برئاسة د. بحر يزور عوائل المختطفين الأربعة من معبر رفح



زار وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر عوائل وذوي الشبان الفلسطينيين الأربعة المختطفين من الجانب المصري في معبر رفح البري، مقدمين للعائلات التهنئة بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، وضم الوفد البرلماني كل من النائب مروان أبو راس، النائب اسماعيل الأشقر، النائب جميلة الشنطي، والنائب عبد الرحمن الجمل.

وأكد بحر على تضامن المجلس التشريعي الكامل مع قضية المختطفين، مشيراً إلى أن الإفراج عنهم أمانة في أعناق قيادة حركة حماس، مؤكداً أنها لن تتخلى عنهم، فيما أكد ذوي المختطفين ثقتهم بقدرة حركة حماس على التعامل مع هذه القضية كحالة خاصة تستدعي اهتماماً كبيراً، معربين عن تقديرهم للجهد والفعاليات التي يتم تنظيمها لإجبار الأطراف المعنية على الإفراج عنهم.

وأكد بحر لعوائل المختطفين أن قيادة حركة حماس تتابع الملف بدءاً من رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل مروراً بجميع القيادات في الحركة سواء في الداخل أو في الخارج.

وقال بحر: "أن ما جرى بحق أبنائنا الأربعة في الجانب المصري من معبر رفح يشكل جريمة سياسية وقانونية وأخلاقية وإنسانية بكل المقاييس، ومحاولة خطيرة لجرّ واستدراج قطاع غزة والمقاومة الفلسطينية إلى شرك فخٍ مُحْكَم مفضوح النوايا والأهداف".

وأكد أن هذه العملية خطيرة تستهدف إحداث الوقعة بين الأشقاء الفلسطينيين والمصريين، وضرب وتطوير أي جهد جاد وحقيقي باتجاه إصلاح وتقويم مسار العلاقات الفلسطينية - المصرية على المستوى الرسمي.

ودعا بحر السلطات المصرية إلى عمل كل ما من شأنه تحرير المختطفين الأربعة في أقصى سرعة ممكنة، كونها تتحمل المسؤولية الأمنية بحكم وقوع الجريمة على أراضيها، وذلك وفقاً لكل الأعراف والقوانين وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبحكم علاقات الجوار والأخوة في العروبة والإسلام.



■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

■ هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps